اقتصاد

فوق الطاولة

«جودو» الليرة

علي هاشم

دخلت الحرب على الليرة مرحلة جديدة من التكتيكات التي لخصها حاكم المصرف المركزي نهاية الأسبوع الفائت لدى إشارته إلى «سلوك السوق السوداء ومحاولتها جر المركزي لتخفيض سعر الصرف بشكل غير مرغوب»، معلناً أن «المصرف ماض في إدارة التخفيض بشكل مدروس يحقق (..) المنفعة الاقتّصادية للمواطن من دون الإضرار بالاقتصاد الوطني».

كلام الحاكم يستبطن رزمة من الخلاصات، فعلى صعيد التكتيك الجديد الذي اعتمده خصوم الليرة في جولتهم الأخيرة، قطع هؤلاء مع تكتيكاتهم السابقة التي غلب عليها طابع الجبهة المفتوحة والتصادم المباشر، ليقفزوا إلى استلهام فنون القتال الصينية كما في رياضة (الجودو) التي ترتكز إلى توظيف زخم الخصم واندفاعته، في هزيمته، فمع تلاويح صمود المركزي واستمرار تدخله الواثق، ذهبوا في الأيام الأخيرة للمعركة إلى تلقف اندفاعته وزخم تدخله وقاموا بتذخيرها سعياً منهم لدفع الدولار هبوطاً نحو مستويات لا اقتصادية خطرة تساهم في محصلتها بـ(لي ذراع) الاقتصاد الوطني وهزيمته من باب آخر.

وبأكثر ما يمكن من تبسيط لما يعنيه التفسير السابق، فقد كان لهزيمة الاقتصاد الوطني أن تتم من خلال الوصول إلى سعر صرف لليرة منخفض أمام الدولار، فوسط ظروفنا الإنتاجية القائمة، كان لذلك أن يتكفل بحفز الطلب في الأسواق بشكل كبير بما يفضي –تلقائياً– إلى تعاظم خلل ميزاننا التجاري إلى حدود قياسية تشل قدرة الحكومة على ضبط مفاتيح الاقتصاد، ويؤسس لفرصة جديدة أمام خصوم الليرة لصياغة هجمات نقدية جديدة أكثر فاعلية وأعمق تأثيراً.

حاكم مصرفنا المركزي لا يلعب (الجودو) أما ماذا يلعب؟.. فبالنظر إلى تكتيكاته وفريقه في مجلس النقد والتسليف، فلربما يفضلون (شد الحبل)، وهم لذلك رسخوا لحظة تاريخية تمثلت في الاحتفاظ بسعر رسمي أعلى من السعر التداولي للسوق السوداء متجاوزين الفخ الذي نصب لهم في لعبة (دولار الجودو)، إذ وفق قوانين (دولار شد الحبل) يكفي أن تجر الخصوم لمسافة قصيرة نحوك حتى تنتصر، وما إن تراودك النشوة المفرطة بالانتصار وجذب الخصم بأكثر مما ينبغي كما في (دولار الجودو)، حتى يتحول نصرك إلى هزيمة نكراء!.

خلاصة ثالثة يمكن استنباطها من تصريحات الحاكم، فمع إعلانه –ولأول مرة– عن «انخفاض غير مرغوب» في سعر الدولار أمام الليرة ساعة قطعه حاجز الـ٤٠٠ هبوطاً، يمكن التنبؤ بأن (السعر المرغوب وفق وصفه) و(التوازني وفق وصف رئيس مجلس الوزراء خلال جلسة الحكومة)، يتجاوز الـ٤٠٠ ليرة، لا بل يمكن توقعه بدقة أكبر إذا ما اعتمدنا معيار سعر المركزي لتمويل المستوردات، فهذا الأخير يستبطن توصيفاً تقريبياً لسعر الدولار المناسب (حكومياً) لشراء كتلة السلع في الأسواق عطفاً على مقياسها لتوازن الكتلتين السلعية والنقدية.

الخلاصة الأخيرة من مجمل معركة الليرة الأخيرة تفضح مجدداً مشكلتنا الاقتصادية المزمنة: بعيداً من التصريحات الرنانة، فإن اعتماد دولار مرتفع (مرغوب) ما هو إلا انعكاس لرغبة ما في بقاء الإنتاج الوطني عند مستوياته الحالية، أو إخفاق ذريع مزمن في استنهاضه!!

الاقتصاد تصف انخفاض الدولار بالمرضي المشوب بالحذر

انخفاضه لم تساهم به عوامل اقتصادية بحتة

الوطن

وصف مصدر مسؤول في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية انخفاض سعر الدولار أمام العملة المحلية بالانخفاض المفرح والمرضي إلا أنه انخفاض مشوب بالحذر والخوف والخشية من ارتفاع مفاجئ وكبير على اعتبار أن أسباب الانخفاض جاءت نتيجة لإجراء محدد إلا أنه غير واضح المعالم ملمحاً إلى أن هناك فريقاً اقتصادياً مصغراً يمكن أن يكون قد أعد إجراءات معينة لتخفيض الدولار إلى هذا المستوى على مشارف تشكيل حكومة جديدة وكي تكون أو يتم تشكليها في ظل وضع اقتصادي أفضل ومريح أو مرض نوعاً ما حيث وصل الوضع المعيشي إلى وضع مزر في ظل ارتفاع الدولار إلى حيطان ٧٠٠ ليرة وتوقع آخرون في الأوساط التجارية وحتى على مستوى القاعدة الشعبية أن يتجاوز الدولار حدود الألف ليرة.

ضمن هذا الإطار لفت عضو مجلس إدارة غرفة دمشق منار الجلاد أن أهم عوامل انخفاض سعر الصرف وتحسن سعر الليرة هو أولاً تمديد تعهد إعادة قطع التصدير الذي من الأفضل إلغاؤه وليس تمديده الذي ينتهي بتاريخ ٢٠١٦/٦/٣٠ وقد تم تمديده إلى ٢٠١٦/٩/٣٠ قائلاً إن التجار والصناعيين ومختلف الفعاليات الاقتصادية يأملون بالوصول إلى إلغاء تعهد إعادة القطع وليس تمديده لأنه ساهم في استنزاف السوق وهو إجراء خاطئ من أساسه ولا يتناسب مع الظروف موضحاً أن تمديد إعادة قطع التصدير ثلاثة أشهر أخرى شكل ضغطاً كبيراً على السوق السوداء حيث إن التاجر المصدر بات يتكيف بالتصرف بالدولار كيفما شاء وهو بالوقت نفسه لن يبقيه خارج البلد على اعتبار أن له مصلحة في جلبه إلى الداخل وإلى السوق المحلي لتغطية نفقاته ومصاريفه المتنوعة والتزاماته من رواتب وأجور شحن ونقل وغيرها من النفقات.

وثانياً وحسبما تسرب إلينا من معلومات حسب الجلاد التدخل المخفي للمصرف المركزي الذي جرى ضمن الحلقة الضيقة لسوق القطع والذي اتخذ حزمة من الإجراءات والتحركات ساهم في تحسن صرف العملة المحلية واصفاً مثل هذا التدخل المخفي بالممتاز كطريقة لتحسين سعر الليرة.

وأشار الجلاد إلى أن الأمر الثالث الذي على الحكومة والجهات المعنية العمل عليه يتمثل في تثبيت سعر تمويل المستوردات من المواد الغذائية والأساسية لافتاً إلى أن قرار وزارة الاقتصاد رقم ٧٠٣ لم يعد له وجود أو جدوى من استمراره لأنه مات قبل أن يولد، وحديث وزارة الاقتصاد عن أهمية هذا القرار ولأنه ساهم في ضبط مستويات السيولة النقدية عبر زيادة ودائع المصارف من الليرات السورية وعزز من قدرة مصرف سورية المركزي على إمكانية التوسع الإيجابي في تمويل المستوردات لأغراض الإنتاج المحلي والمواد الأساسية، لم يكن في محله لأنه انعكس سلباً على الأسعار داعياً بدلاً من ذلك إلى توجيه تمويل المستوردات وتخصيصها بالقطع الأجنبي إلى سلة المواد الغذائية أو الاستهلاكية التي تتألف من مجموعة من المواد لا تتعدى عشرة مواد يتم تثبيت سعر تمويل هذه المواد عند حدود معينة ولتكن ٣٠٠ ليرة على سبيل المثال وأن يتم بعد ذلك محاسبة التجار والمستوردين ومختلف الحلقات التجارية على هذا السعر وبغض النظر لو ارتفع أو انخفض سعر الصرف بحيث يبقى سعر التمويل بهذا المستوى لإرساليات التاجر اللاحقة لضمان تثبيت أسعار سلة المستهلك ولا داعي لتمويل مواد خارج هذه السلة حسب الجلاد الذي يرى أن الأهم من كل ذلك هو تثبيت سعر الصرف وتحقيق استقراره بنسب معينة ناقص أو زائد ٥ أو ١٠ ليرات بالحد الأعلى.

وعلى صعيد الأسعار بين عضو غرفة تجارة دمشق أن المستورد نزل نسبة ٣٠٪ من أسعار المواد والسلع في السوق إلا أن المشكلة تكمن في حلقات التجارة الأخرى بعد المستورد وباعة المفرق الذين ما زالوا يتشبثون بالأسعار القديمة مبررين عدم قدرتهم على تخفيض الأسعار إلى هذا المستوى برأسمال بضائعهم المرتفع قائلاً إن مختلف الحلقات التجارية يستطيعون الالتزام بالتسعيرة المخفضة لأنهم قادرون على التعويض من خلال مشترياتهم اللاحقة للمواد وأن السوق يوازي نفسه بنفسه عبر العرض والطلب المتوازن.

> الجلاد: تدخل «مخفي» للمركزي وراء انخفاض الدولار

المضاربون فشلوا بجر المركزي إلى قعر السوق

دولار السوداء أقل من الدولار الرسمي

محمد راكان مصطفى

تباينت أسعار صرف الدولار أمام الليرة في تعاملات السوق غير النظامية «السوداء» وتعاملات الأوساط التجارية ليسجل سعر صرف الدولار يوم أمس ٤٥٥ ليرة سورية.

ترافق ذلك مع إعلان المركزي يوم أمس عن تحديد سعر التدخل في سوق القطع الأجنبي وسعر الصرف لتمويل المستوردات عند مستوى ٤٧٠ ليرة سورية للدولار الواحد، وحدد سعر الصرف لتسليم الحوالات الشخصية عند مستوى ٤٧٥ ليرة للدولار، وكان المركزي عقد الخميس الفائت اجتماعين مع المصارف العاملة في سورية ومؤسسات الصرافة المرخصة، أكد خلالهما إخفاق خطة المضاربين بجر المصرف إلى قعر السوق وافتعال موجة مضاربة جديدة على سعر الصرف حيث استمر المركزي بالتحرك بشكل تدريجي وإدارة السوق وفق خطة محكمة.. كما حدد المركزي سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية بـ٤٦٨,٩٢ ليرة كسعر وسطي للمصارف و٤٦٧,٧٢ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة، ووفقاً لقائمة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عنه أمس حدد المصرف سعر صرف الدولار مقابل الليرة لتسليم الحوالات الشخصية بـ٤٧٥ ليرة سورية.

وبلغ سعر صرف اليورو مقابل الليرة السورية وفقاً للقائمة ٥٣٢,٩٩ ليرة كسعر وسطي للمصارف و٥٣١,٦٤ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة و٥٣٩,٩١ ليرة لتسليم الحوالات الشخصية.

أكد مصرف سورية المركزي في بيان وصل «الوطن» نسخة منه على استمراره بعملية التدخل في سوق القطع الأجنبي بشكل يومي عبر المصارف وشركات الصرافة، وعلى جاهزيته لتلبية كامل حاجة السوق من القطع الأجنبي التجارية وغير التجارية بسقوف مفتوحة.

وبيّن المركزي أنه وفي إطار عملية التدخل في سوق القطع الأجنبي سمح المصرف المركزي للمصارف العاملة في سورية بشراء القطع الأجنبي من المواطنين وبيع شرائح من القطع الأجنبي لتمويل العمليات التجارية وغير التجارية من دون ضوابط وذلك بغرض زيادة فاعلية المصارف وتشجيع المواطنين على التعامل مع المصارف.. كما سمح لشركات الصرافة ببيع الدولار للمواطنين من مواردها الذاتية أو من الشراء من المركزي، حيث أكدت شركات الصرافة أن حصيلة مشترياتها من القطع كانت كبيرة وليس هناك لجوء إلى المصرف المركزي. وعاد المركزي ليؤكد مجدداً أنه الوحيد القادر على تحديد توقيت وحجم الانخفاض في السعر، وأنه مستمر في خطة التدخل التي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ ٢٠١٦/٥/١١ وبخطوات مدروسة بهدف الوصول إلى تحقيق استقرار سعر الصرف عند مستويات توازنية مقبولة.. كما قام مصرف سورية المركزي بتحديد سعر صرف تسليم الحوالات الشخصية الواردة من الخارج عند حدود مجزية تفوق السعر في السوق بهدف دعم القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود، مشيراً إلى الإجراءات الأخيرة المتخذة من المصرف المركزي التي تهدف إلى تعزيز القوة الشرائية لليرة السورية في السوق وذلك يتطلب إجراءات حكومية مرافقة تبدأ من مكافحة التهريب وإغلاق منافذ البيع التي تبيع المواد المهربة ومحاسبة المسؤولين عن رفع الأسعار في السوق وتفعيل مؤسسات التدخل الإيجابي.

«الاقتصاد» لا نضع عراقيل لحل مشكلة الحاويات المحتجزة في طرطوس

صرح مصدر مسؤول في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية أن الوزارة لا تضع أي عراقيل لحل مشكلة الحاويات المحجوزة في مرفأ طرطوس.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بيّن المصدر المسؤول في وزارة الاقتصاد أنه تتم تسوية مشكلة الحاويات وفق آلية متفق عليها بين وزارة الاقتصاد وإدارة الجمارك العامة، حيث يقوم التاجر صاحب الحاويات بالتوجه إلى إدارة الجمارك لتسوية وضع بضاعته على أساس رقم بوليصة الشحن لكونها بضائع مخالفة، وعندما يحصل على تسوية وضع من الجمارك يتقدم بالأوراق الثبوتية لقيامه بتسوية الوضع إلى مديرية التجارة الخارجية التي يتبع لها فيتم منحه إجازة الاستيراد لبضائعه المحتجزة في مرفأ طرطوس، شرط ألا تكون المواد الموجودة في الحاويات غير ممنوعة من الاستيراد وفق أحكام التجارة الخارجية، وليس وفق سياسة ترشيد الاستيراد، ويتم استثناؤه من سياسة ترشيد الاستيراد لكل الحاويات المحجوزة قبل تاريخ ٢٠١٦/٢/٢٩.

ولفت المصدر في وزارة الاقتصاد إلى أنه تتم تسوية وضع عدد كبير من الحاويات ومنحها إجازات الاستيراد المطلوبة للبضائع، والعمل مستمر في تسوية وضع باقي الحاويات بعد أن يتقدم أصحابها بطلبات لتسوية الوضع والحصول على إجازات الاستيراد.

مكافحة التهريب تضبط حليباً ولحوماً هندية مجمدة مهربة

محمد راكان مصطفى

كشف مصدر مسؤول في مديرية مكافحة التهريب لـ«الوطن» عن قيام المديرية بضبط نحو ١٤٠٠ كيلو غرام لحوم جاموس مجمدة مسحوبة العظم من منشأ هندي يتم نقلها عبر سيارة في محافظة دمشق، وصلت قيمة اللحوم المصادرة إلى ٢,١ مليون ليرة سورية ورسومها أكثر من ٢٦٠ ألف ليرة سورية، وغراماتها المحصلة وصلت إلى نحو ٩,٥ ملايين ليرة سورية.

وبين المصدر أنه ونتيجة للتحقيقات التي قامت بها المديرية تم الاعتراف بكميات من اللحوم المجمدة الناجية من الحجز والتي دخلت الأسواق المحلية وتم تنظيم الضبط بحق المهرب بكمية وصلت إلى ٢٦ طناً، بقيمة تجاوزت ٢٢٣ مليون ليرة سورية، على حين تجاوزت رسومها ٢٨,٣ مليون ليرة سورية، ووصلت الغرامات المحصلة ١,٨ مليار ليرة سورية.

كما كشف المسؤول عن قيام عناصر مكافحة التهريب وبناء على معلومات واردة حول وجود بضائع مهربة حليب ومصل حليب بأحد المستودعات، وبعد تحري المستودع المذكور من عناصر المديرية تم التحفظ على البضاعة وسحب عينات وإرسالها للتحليل لدى مخابر وزارة التموين، وجاءت النتيجة بوجود مخالفة وتم تسجيل قضية جمركية بمخالفة الاستيراد تهريباً لبضاعة ممنوعة قدرت قيمتها بما يزيد على نصف مليون ليرة سورية ووصلت رسومها إلى ١٣٠ ألف ليرة سورية وغرامتها إلى ما يزيد على ١,٧ مليون ليرة سورية، حيث تم استيفاء جميع الرسوم الغرامات المترتبة عليها ومصادرة البضاعة.

ويجدر التساؤل هنا عن كمية المواد التي دخلت الأسواق من دون ضبطها، ومعرفة مدى صلاحية هذه المواد للاستخدام البشري، وعن الإجراءات المتخذة من الحكومة لاستيراد مثل هذه المواد بين معاون وزير الزراعة أحمد قاديش أنه يتم تشكيل لجنة مشتركة من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك والمؤسسة العامة للخزن والتبريد ووزارة الزراعة ووزارة الأوقاف بحيث يتم الذبح بحضور وإشراف أعضاء اللجنة للتأكد من أن الذبح يتم على الشريعة الإسلامية.

وأوضح قاديش أنه وحين وصول اللحوم إلى القطر يتم فحصها على المنفذ الحدودي في مخابر الصحة الحيوانية ومخابر وزارة التموين للتأكد من خلوها من الإصابات والحمولة الجرثومية وصلاحيتها للاستخدام البشري وعدم تغير صفاتها.

ووصف قاديش اللحوم المهربة بأنه من غير المعروف طريقة ذبحها وإن كان تم ذبحها وفق الشريعة الإسلامية، ومن غير المعروف إن كانت خالية من الإصابات والحمولة الجرثومة وأنه من غير المؤكد صلاحيتها للاستخدام البشري.

وأضاف قاديش كذلك يتم فحص الحليب عند وصوله إلى المنفذ الحدودي ويتم إجراء التحاليل اللازمة في مخابر وزارة الزراعة ووزارة التجارة الداخلية ووزارة الصحة للتأكد من صلاحيته للاستخدام البشري وخلوه من الجراثيم الضارة وخاصة أنه من المواد التي يتم استخدامها للأطفال.

ولفت قاديش إلى أنه كل من اللحوم المجمدة والحليب من المواد المسموح استيرادها بشكل نظامي، إلا أنه هناك من يلجأ من ضعاف النفوس إلى تهريب هذه المنتجات بغية التهرب من دفع الرسوم المترتبة عليها، إضافة إلى الحصول عليها بأسعار مخفضة وخاصة إذا كانت دون المواصفات المحددة من الجهات الوصائية المختصة.

الصناعة تحتاج إلى ٤٨ مليار ل.س للأسمدة

الوطن

حاولت وزارة الصناعة في كتاب وجهته إلى الحكومة تبرير تقصيرها عبر كتاب رسمي استعرضت فيه الصعوبات التي تعترض عملها ومؤسساتها وشركاتها مؤكدة بأنها لم تستكن للواقع بل قامت باتخاذ العديد من الإجراءات التي تسعى في مضمونها إلى تذليل الصعوبات التي تعترض سير عملها.

وأوضحت الصناعة أن معاناتها الحقيقية تكمن في صعوبة تأمين حوامل الطاقة بشكل مستمر على مدار الساعة جراء الانقطاع والتقنين الحاصل في التغذية الكهربائية لخطوط الإنتاج، إضافة إلى عدم تأمين الكميات الكافية من مادة الفيول والغاز لتصنيع الأسمدة الآزوتية ولا سيما أن الطاقة الإنتاجية لمعمل سماد اليوريا تبلغ ٢٦٠ ألف طن والطاقة الإنتاجية لمعمل سماد نترات الأمونيوم ١٢٠ ألف طن إضافة إلى الصعوبة في تأمين الفوسفات لتصنيع الأسمدة الفوسفاتية حيث تبلغ الطاقة الإنتاجية لمعمل سماد اليوريا ٢٥٠ ألف طن.

وذكرت الصناعة في تقريرها أن مشكلتها الحقيقية تكمن في تأمين حاجة الشركة العامة للأسمدة من الغاز والفوسفات حيث تبلغ قيمة الإنتاج ٤٨ مليار ل.س، إضافة لذلك هناك صعوبة في تأمين مستلزمات الإنتاج المساعدة والقطع التبديلية الأساسية وخاصة الإلكترونية لخطوط الإنتاج بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على القطر ولا سيما للآلات ذات المصدر الأوروبي.

ومن جهة أخرى رأت الصناعة أن تراجع أدائها في بعض القطاعات سببه الانخفاض الملحوظ في كميات المواد الأولية الزراعية والحيوانية، إضافة إلى ارتفاع أسعار نقل هذه المنتجات بين المحافظات إن توفرت ما أدى إلى توقف جزئي أو كامل لبعض الشركات، إضافة إلى غياب ونقص العمالة المباشرة على خطوط الإنتاج.

ونظراً لندرة السيولة المالية لجأت وزارة الصناعة إلى تطبيق مبدأ كفاءة استخدام الموارد المتاحة إذ تم تخصيص السيولة المتاحة فقط للأولويات وخاصة أن هناك صعوبة بالغة تعاني منها الوزارة – على حد قولها – تكمن في صعوبة تصدير المنتجات الصناعية إلى الأسواق الخارجية ناهيك عن الصعوبة في فتح الاعتمادات لدى المصارف.

ومن ناحية أخرى قالت الصناعة للحكومة في تقريرها: إن هناك انخفاضاً في عدد السيارات الشاحنة التي تقوم بنقل المصنوعات وارتفاع كلفة إصلاحها نظراً إلى قدمها ما حدا بها إلى استئجار شاحنات من القطاع الخاص بأسعار عالية.

وهناك تراجع في المواد الزراعية ولا سيما بعض الأصناف المهمة التي تدخل في صناعة التبغ بسبب سيطرة العصابات الإرهابية المسلحة على أماكن زراعته كذلك الحال للشوندر السكري الذي انخفضت كميات زراعته بشكل كبير جداً خلال السنوات الماضية الأمر الذي أدى إلى انخفاض كميات السكر الأبيض المنتجة وارتفاع تكاليف الإنتاج حيث بلغ إنتاجه في عام ٢٠١٠ نحو ١٤٢٩٨٣١ طناً على حين بلغ في عام ٢٠١٥ نحو ٢٢٣٥٥ طناً، إضافة إلى انخفاض كميات الميلاس الناتجة عن التصنيع التي تعتبر المادة الأولية في صناعة الخميرة والكحول ما دعا المؤسسة إلى استيراد الميلاس بأسعار مرتفعة لتشغيل معامل الخميرة ما أدى إلى زيادة تكاليف صناعة الخميرة أيضاً.

ورأت الصناعة في تقريرها أن هناك حاجة ماسة إلى التحديث التكنولوجي للمعامل والشركات حيث يؤدي ذلك إلى تخفيض في كلف الإنتاج وتحسين في النوعية ما يزيد القدرة التنافسية للمنتج الأمر الذي ينعكس في زيادة الربيعية.

وبناء عليه قالت الصناعة: إنها قامت بالعديد من الإجراءات التي تحول دون تراجع القطاع العام الصناعي حيث قامت بنقل مخازين الشركات الواقعة ضمن مناطق ساخنة إلى شركات أخرى موقعها أكثر أمناً. وقامت بإصدار نشرة أسعار جديدة للغزول القطنية بالليرة السورية بدلاً من التسعير بالدولار كما قامت المؤسسة العامة للتبغ بتسديد جميع المستحقات المالية المترتبة عليها عن كامل عام ٢٠١٥ لوزارة المالية، حيث بلغ المبلغ المحوّل نحو (٢٣,٠٢٨) مليون ليرة سورية.